

Distr.
GENERAL

A/48/94
2 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون

البنود ٧٩ و ٨٠ و ٩٦ و ١٠٩ و ١١٥

من القائمة الأولية*

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتنفيذ الأمن الدولي

صون السلم الدولي

التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية

حق الشعوب في حرية تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لفينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أهيل إليكم طيه البيان المعنون "رد حكومة فينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به مؤخرا وزير خارجية مملكة اسبانيا سعادة السيد دون خافيير سولانا، في الجلسة العامة لمجلس نواب بلده" (انظر المرفق)، الذي يعد انتهاكا سافرا لمبادئ المساواة في السيادة والاحترام المتبادل وعدم التدخل وحق الشعوب في تقرير المصير وهي مبادئ معروفة جيدا تكريسها في ميثاق الأمم المتحدة في المواد ١ و ٢ و ٢٢ منه.

وأكون ممتنا لسعادتكم لو تفضلتم بتعميم هذا الرد على جميع الدول الأعضاء والمراقبين بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٧٩ و ٨٠ و ٩٦ و ١٠٩ و ١١٥ من القائمة الأولية.

(توقيع) الدكتور دماسو أوبيانخ ندونغ

السفير

الممثل الدائم

. A/48/50

*

./..

030393 030393 93-11903

رد حكومة غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به مؤهرا
وزير خارجية مملكة هولندا للجنة السلطة للجيش فووب بلده

ملايو ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢

إن التصريحات التي أدلى بها وزير خارجية مملكة اسبانيا دون خافيير سولانا في مجلس نواب ذلك البلد في ١٨ شباط/فبراير بشأن حالة التعاون بين ذلك البلد وغينيا الاستوائية والتي نمت إلى علم حكومة غينيا الاستوائية، ذات طبيعة لا تدع لوزارة الشؤون الخارجية والفرنكوفونية خيارا آخر سوى أن تعرب، باسم حكومة غينيا الاستوائية، عن رفضها الشديد لهذه الأقوال باعتبارها من أولها إلى آخرها نوعا من التلاعب وتشويها متعمدا لحقيقة الوقائع، وتتساءل عما إن كانت هذه العملية ترمي إلى أن تسم مجددا الرأي العام الاسباني والدولي بشأن موضوع غينيا الاستوائية أو أنها محاولة لتقديم مبررات كاذبة لتعليل السياسة العدائية التي جعلتها حكومتها قاعدة سلوك في العلاقات بين البلدين.

وإننا نقيم رفضنا واحتجاجنا على أساس النقاط التالية من بيان - تقرير الوزير سولانا، الذي يمثل، في رأينا، تحريفا متعمدا للحقائق، في حين يعلم الجميع تمام العلم حقيقة ما حدث، ونعتقد أن النزاهة الفكرية لجميع الناظرين في مجال السياسة الخارجية ينبغي أن تملئ ضرورة الإلمام بها كما حدثت فعلا حتى لا ينطلي على أعضاء مجلس النواب الاسباني الموقرون التصليل الخسيس، ويمكنهم معرفة ما يجري في غينيا الاستوائية.

(أ) يتمثل التلاعب الأول فيما عمد إليه الوزير سولانا من تقديم صورة للأحداث تختلف تماما عما جرى في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ حيث اكتفى بذكر أن الأستاذ سستينو بكاليه احتجز بسبب انتمائه إلى المعارضة في حين أنه يعرف أن احتجازه جاء بناء على شكوى قدمها دون الفونسو نسوييه ميكوي، رئيس الحزب السياسي للمؤتمر الليبرالي الديمقراطي، قال فيها إن المدعو سستينو بكاليه وجه إليه تهديدات بالقتل. والسيد سولانا يعلم أن سلطات غينيا الاستوائية لم تغلق المعهد وإنما حاولت التفاوض مع الأساتذة (الغريب أن الأساتذة الذين تدفع إدارة التعاون الاسبانية مرتباتهم هم فقط) الذين تضامنوا مع سستينو بكاليه وشرعوا في إضراب الكل. وهنا يدعشنا النسيان الذي تعمده السيد سولانا عندما لم يذكر أن طلبة المعهد قد هُرضوا على القيام بمظاهرة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر بإيعاز من هؤلاء الأساتذة المضربين وأناس آخرين مغرضين. فهو يعلم جيدا، وإن كان قد فضل ألا يعرف ذلك مجلس النواب الموقر، أنه لم يقد الصبية في ذلك اليوم أي شرطي مرور. وأن هجوم هؤلاء الأبرياء على السوق جاء بأمر صدر من مكان متصل إلا بعد أن أبلغها أهد المواطنين بذلك، وقد فضل السيد الوزير عدم إبلاغ مجلس النواب بأنه نتيجة لهذه الأعمال الهمجية التي اساق إليها الصبية في السوق العام في ملايو تكبد عدة تجار وأجانب خسائر تمثل بالنسبة إلى إمكانياتهم المتواضعة مصيبة بكل ما في الكلمة من معنى. ولا مجال للشك أيضا في أنه لولا تدخل قوات الأمن لكان اليوم تنحصر على خسائر في الأزواج. فلماذا لم يعلن السيد الوزير أن حكومتنا أعربت علنا عن شجبها للتجاوزات التي تلت تدخل الشرطة، والتي لم تنم إلى علم الحكومة إلا في وقت متأخر؟ وانها أعربت عن أسفها لحدوث هذه التجاوزات، واتخذت التدابير الكفيلة بمنع تكررها.

فمن المستفيد من هذا التزييف السخيف لأحداث وقعت في وضج النهار أمام آلاف الشهود ؟

(ب) لا نعتقد أنه من الموضوعي أن يعهد الوزير سولانا عند اطلاعه أعضاء مجلس النواب الموقرين بنتائج زيارة وكيل وزارة خارجية اسبانيا لغينيا الاستوائية إلى الاكتفاء بإهانتهم علما بما أبلغه هذا الأخير إلى الحكومة وان تجاهل تجاهلا تاما المعلومات التي طلبت حكومة غينيا الاستوائية من وكيل الوزارة إبلاغها إلى الحكومة الاسبانية، والتي نعتقد أنها كانت ستفيد كثيرا، لأنها كانت ستوضح كثيرا للمسؤولين بعض جوانب المشكلة التي تعاني منها علاقاتنا الثنائية. فهل كان وكيل الوزارة هو الذي لم يبلغ فعلا وزارته بوجهات نظر حكومة غينيا الاستوائية ؟ نعتقد أنه من غير الموضوعي ألا تصدر من جانب وفد قدم "مكلفا بأن يناقش صراحة مع الطرف الغيني جميع جوانب تعاوننا الثنائي والنظر في كيفية حل المشاكل التي يمكن أن تعوق سلامة مسيرته". كما قال وكيل الوزارة ألا تصدر عنه سوى بضع عبارات ومجرد بضع همسات لم تلق أي صوء، ولم تترك لأعضاء البرلمان فرصة لمعرفة ما يجري في غينيا الاستوائية. وقد ناقش وكيل الوزارة مع لجنة غينية برئاسة نائب رئيس الوزراء وتتألف من وزير دولة ووزير الخارجية والوزير المعتمد في هذه الوزارة وأحد مستشاري رئيس الجمهورية وسفير، وعقد معها جلستي عمل استغرقتا أكثر من أربع ساعات، واستقبله بعد ذلك رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، الذي تحدث معه السيد سولانا لمدة أكثر من ساعة. فهل هناك مصالح خفية للحكومة الاشتراكية تقتضي أن يظل النواب الموقرين لا يعلمون عن غينيا الاستوائية سوى ما يريد أصحاب هذه المصالح ؟

(ج) ومن الغريب أن يتحدث الوزير سولانا عن رغبة حكومته في التعاون مع غينيا الاستوائية، في حين أن حكومته قد نزلت بهذا التعاون من جانب واحد إلى أدنى مستوى، متجاهلة بذلك ما نصت عليه خطة ماركو، ووصل بها الأمر إلى أن توقف من جانب واحد أيضا في أثناء بعثة وكيل الوزارة، برنامجين من برامج التعاون يشملان مجال التعليم على وجه التحديد، فعندما يتحدث الوزير عن سلوك حكومة غينيا الاستوائية الذي يجعل من استمرار هذين البرنامجين أمرا "متعذرا"، فإننا نرى في ذلك تأكيدا لسياسة التدخل التي أمست مؤثرا قاعدة سلوك للحكومة الاسبانية في الشؤون الداخلية لغينيا الاستوائية نظرا إلى أن السبب في "هذا التعذر" هو أن حكومة غينيا الاستوائية تريد أن تعمل على ضمان نقاء سياسة مراكز التعليم لكي لا تنقلب إلى سون داسيس ومكائد تبعد الطلبة عن التزاماتهم الدراسية، ولأنها لا تقبل التحريض على أعمال العنف التي بدأت تظهر في صفوفهم.

ولم يبلغ الوزير النواب الموقرين بأن عددا من الأساتذة المساعدين حرصوا من جانب بعض الخبراء الأجانب على عصيان سلطات وزارة الرعاية لأنهم يتقاضون مرتباتهم من إدارة التعاون الاسبانية. وليس من حكومة غينيا الاستوائية. ويهز في أنفسنا أن نعترف بأن التعاون الاسباني بات ينحسر كل يوم بناء على رغبة الحكومة الاشتراكية وذلك لا لشيء إلا لأنها لا تريد الاعتراف بالحكومة الشرعية لغينيا الاستوائية لأنها أول حكومة شرعية في الثمانينات، بينما تملأ السلطات الاسبانية المكلفة بتحقيق هذا التعاون في طريق هذا التعاون العقوبات والقرارات التعسفية والتجاهل لجميع صكوك المتابعة المبرمة بين الحكومتين، مثل اللجنة المختلطة التي طالب الطرف الغيني في قرارات متكررة بانعقادها دون جدوى ووصل الأمر إلى درجة حملت حكومة ملابو إلى أن تطلب، في محاولة لتسليط الأضواء على المبالغ الحقيقية التي تتحصل عليها غينيا الاستوائية من هذا التعاون، ان تدخل محكمة الحسابات الاسبانية، لكي تقيم بالاشتراك مع لجنة غينية الأثر الحقيقي للتعاون الاسباني في غينيا الاستوائية، وعلى الرغم من كل ذلك لم تتلق أي رد.

وتعلن حكومة غينيا الاستوائية رسميا أنها تعتقد أنه إذا كان هناك في أي وقت مضى رغبة لدى الحكومة الاشتراكية في التعاون وفي إقامة علاقات ودية مع الحكومة القائمة في بلدنا حاليا، فإن هذه الرغبة قد اختلفت، نظرا لأنه كلما أرغبت حكومة ملايو استعدادها لإدامة وتعزيز صلات الصداقة والتعاون الأزلية التي تربطنا بمملكة اسبانيا، رد الجانب الإسباني على ذلك بإبداء مزيد من دلائل الرفض والعداوة.

والدليل الملوس على هذا السلوك العدائي وسياسة التدخل هذا يتمثل في طبيعة تصريحات وزير خارجية اسبانيا التي تأتي في اللحظة التي يهتج فيها أعضاء من الحكومة ومن المعارضة في ملايو حول مائدة واحدة، باعتبارهم جميعا من أبناء غينيا الاستوائية البررة، ليتناقشوا بروح أهوية بشأن المستقبل السياسي لبلدهم ومستقبل التعددية فيه، وتلك التصريحات ترمي بوضوح إلى صرف انتباه الطرفين عن العمل الجدي الذي يقومون به ومحاولة إيقاعهما من جديد في خلافات عميقة.

ونحن نعتقد، وقد بدأ الغينيون يكتشفون ذلك، أن هذا الموقف لا يبين بحكومة مدعوة بحكم تاريخها إلى أن تشجع الوفاق والتفاهم بين أفراد كلا البلدين وبين حكومتيهما وأن تساعد غينيا الاستوائية على المضي قدما بنجاح نحو الموعد الذي ضربته مع التاريخ في هذه المرحلة المتسمة بتغييرات عميقة في الحياة الاجتماعية السياسية للبلد.

ومع ذلك ما زالت حكومة غينيا الاستوائية مقتنعة بضرورة استمرار الصلات التي تشدها إلى اسبانيا، ومقتنعة بالمسؤولية التاريخية الواقعة على عاتق جميع الموجودين في حكومتي البلدين التي تحتم عليهم ضرورة العمل من أجل الحفاظ على العلاقات وتعزيزها وحكومة غينيا الاستوائية على ثقة من أن الحكومة الاشتراكية ستواصل إلى فهم هذه الحقيقة، وتعمل بمزيد من الوضوح والنزاهة السياسية والاحترام في علاقاتها مع غينيا الاستوائية التي تعد البلد الأفريقي الوحيد الذي له تقاليد اسبانية والوحيد ضمن البلدان الناطقة بالاسبانية الذي منحه اسبانيا قانونا الحق في السيادة.

(د) وفي ضوء ما تقدم، فإننا نتساءل عما إذا كانت اسبانيا على وشك أن تجد نفسها مجددا أمام فشل جديد في علاقاتها مع غينيا الاستوائية، بسبب تعنت بعض حكامها الذين ما انفكوا يشنون ويرتكبون أعمالا مهينة في حق شعب وحكومة من المفروض أنهما صدقان بحكم التاريخ المشترك.

ولا ندري ما هو التفسير الذي ستقدمه الحكومة الإسبانية للنواب الموقرين لعدم إبلاغهم بالمحاولات المتواصلة والمتكررة التي قامت بها حكومة أوبيانغ نغيما مباسوغو لإكساب العلاقات بين البلدين كل ما تستحقه من امتيازات. ذلك أنه لإحداث تغيير في النظام السياسي في غينيا الاستوائية، طلب المساعد الرئيسي لسعادة أوبيانغ نغيما مباسوغو من الحكومة الإسبانية أن تساعده في تحقيق ذلك.

ولا تسل عن المفاجأة والإهباط اللذين لحقا بالعسكريين الشبان آنذاك الذين كانوا يثقون ثقة عمياء في الدولة المستعمرة سابقا التي كانوا يعتبرونها بمثابة "الوطن الأم"، فقد رفضت الحكومة الإسبانية التي كانت قائمة آنذاك أن

تؤيدهم بدعوى أنها "لا تريد أن تتهم بالتدخل"... والغريب أن يصبح هذا التدخل بعد بضع سنوات العنصر الأساسي في السياسة الإسبانية تجاه غينيا الاستوائية....

(هـ) بعد وقت قصير من الانقلاب الذي جاء بالحرية، وعلى الرغم من أن الحكومة الإسبانية رفضت في البداية أن تؤيد هذه العملية التي قامت بها القوات المسلحة الغينية للقضاء على الدكتاتورية، فإن أوبيانغ نغيما مباسوفو التمس ثانية من إسبانيا أن تمدّه بقوة عسكرية لضمان الأمن الذي كان لا يزال ضعيفا وصون النظام إلا أن الحكومة الإسبانية التي كانت قائمة آنذاك رفضت أن تهب لمساعدة من كانوا لا يزالون يشقون بإسبانيا على الرغم من كل ذلك.

(و) وعلاوة على كل هذا، قدمت غينيا الاستوائية سلسلة لا نهاية لها من العروض لم تجد ردا ايجابيا من جانب السلطات الإسبانية، فقد طلب اليها أن تدعم العملة الإسبانية العملة المحلية (إكوليه) المتدهورة بسبب الضعف الذي أصابها من جراء سوء الإدارة والانهيار الاقتصادي اللذين نجمتا عن الدكتاتورية، وكان الرفض الآخر يتعلق بطلب أن يقوم القطاع الإسباني الخاص بالعيش الاقتصاد الوطني الذي حطمته 11 سنة من الجمود والفوضى الاقتصادية نتيجة للدكتاتورية ... فقد رفضت الحكومة الإسبانية مرة أخرى أن تتحمل مسؤولياتها.

(ز) ومن الغريب أن يلاحظ المرء مدى تباين المواقف في نفس النظام: فمنذ إثنتي عشرة سنة لم تكن إسبانيا تريد التدخل في المسائل الداخلية لغينيا الاستوائية عندما طلبت منها ذلك السلطات الحاكمة آنذاك ذلك، واليوم ودون أن يطلب منها أحد، تجعل من نفسها الشرطي أو الحارس المدني الذي يريد، كما كان الأمر في المستعمرات، أن يفرض على السلطات القائمة بصفة شرعية في البلد أسلوبه في التفكير وفي العمل، فإسبانيا التي منحت الاستقلال لغينيا الاستوائية في عام 1968 يبدو أنها تريد اليوم، برغبة من حكومتها الاشتراكية، العودة الى إخضاع هذا البلد لاستعمار آخر، عن طريق تعددية حزبية مبرمجة وفقا لإرادة غير إرادة شعب غينيا الاستوائية.

(ح) وهكذا لا تنتهي سلسلة الإخفاقات والقصة الحاملة بالتطلعات التي تبدو بلا نهاية أفلم تكن الصراعات الداخلية في النظام الحاكم في إسبانيا آنذاك هي التي أفضت الى قيام الدكتاتورية المخزية لمدة احدى عشرة سنة متواصلة؟ فعجزت إسبانيا عن تكوين نخبة قادرة على توجيه البلد المستعبد سيادته نحو مصيره. وكان لا بد من أن يحدث المحذور أي ظهور هفوات متقطعة، وهكذا، جرى إنهاء الاستعمار في ظروف مأساوية بالنسبة لشعب غينيا الاستوائية. والحكومة الاشتراكية تحاول الآن أن تكرر نفس هذه التجربة من خلال عملية تحويل ديمقراطي مبرمجة. كما يبدو أن هذه الحكومة الاشتراكية تريد أن تقيم العلاقات بين دول ذات سيادة على ما تشتهي وتريد بحسب تقلب أمزجة طبقة من المسؤولين يعانون من عقدة حب السيطرة وجنون العظمة. ومثل هذه المواقف هي التي تسببت في أحداث 5 آذار/مارس 1969 التي أدت الى أن يهجر البلد أعداد كبيرة من الإسبان بطلب عاجل من مدريد فترى هل يعيد التاريخ نفسه؟

(ط) بيد أنه على الرغم من محاولات التقارب الكثيرة، التي اجهضت، وحالات الرفض فإن حكومة وشعب غينيا الاستوائية لا يزالان هريصان على التعاون مع إسبانيا.

(ي) ونعرب في الختام عن آيات الود بلهجة تنم عن الصدق والمصالحة . فقد أرسل سعادة السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو الى رئيس حكومة اسبانيا رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ جاء فيها ما يلي: "اذا توافرت رغبة صادقة لدى اسبانيا في التعاون والمحافظة على علاقات الوفاق الأخوي يجب أن يحتفي كل سوء تفاهم يضر بالمصالح العليا التي تقوم عليها العلاقات التاريخية بين شعبينا، خصوصا ان القيم المشتركة بيننا تميز فينينا الاستوائية عن بقية البلدان الافريقية".

— — — — —